

## العقل والنقل عند الإمام ابن تيمية

- ١ -

تمهيد

في كتاب «العقود الدرّية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» لتلميذه الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي ( - ٧٤٤هـ ) ما يأتي : «وله كتاب في الردّ على المنطق مجلد كبير، وله مصنفان آخران في الردّ على المنطق» ١ (ص ٣٦) .  
قلت : أحدها كتاب الردّ على المنطقيين ، وقد طبع في بمبي ( سنة ١٣٦٨هـ ١٩٤٩م ) في نحو خمسمائة وخمسين صفحة ، والثاني ( تقض المنطق ) وقد طبع بمصر ( سنة ١٣٧٠هـ ١٩٥١م ) وقد بلغ مائتين وعشر صفحات ، ولم أهدر إلى الثالث ولعله كتاب «بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول» المطبوع على هامش كتاب منهاج السنة النبوية ، بالمطبعة الكبرى الأميرية بمصر سنة ١٣٢١هـ في أربعة أجزاء كبار ، وهو كتاب حافل عظيم المقدار ، ردّ فيه الإمام على الفلاسفة والمتكلمين .

في هذا الكتاب الجليل كثيره - من كتب شيخ الإسلام ومصنفاته وفناويه - ترجيح لمذهب السلف في الاعتقاد على مذهب المتأخرين ، وبيان أنّ أهل الحديث هم أولى بالصواب ، وفيه دفع ما يورده حذّاق علماء الكلام والفلسفة في مسائل الأسماء والصفات والأفعال ، وتقض قواعدهم وأقوالهم ، بما لا تؤيده فطرة سليمة ، ولا ميزان مستقيم ، ولا عقل صريح ، ولا نقل صحيح ، ويجمع ذلك كله الانحراف عما نزلت به الكتب السماوية ، وجاءت به الرسل ، واهتدى به السلف . وقد أوضح شيخ الإسلام في هذا الكتاب وغيره طريقته في إثبات الأسماء والصفات ، وفي بيان منشأ غلط المعطلة والنفاة ، ودافع فيه

- ٤٩٢ -

عن حقائق الإسلام كتاباً وصنة ونصراً لمذهب السلف الصالح ، وردت مقالات الفرق الزائفة التي وصفت بأنها جهالات وضلالات ، ونقض أقوال المخرفين عن هدي القرآن كالمقدربة <sup>(١)</sup> والمعتزلة <sup>(٢)</sup> ، والجبرية <sup>(٣)</sup> ، والجهمية <sup>(٤)</sup> ، ودعاة الحلول والاتحاد <sup>(٥)</sup> ، وغيرهم كثير ؛ ومعظم الكلام معهم يدور حول تحقيق الإثبات ، للأسماء والصفات .

وقد بين أن الدليلين السحيمي والعقلي القطعيين لا يتعارضان أصلاً ، وإذا تعارضا كان أحدهما قطعياً والآخر ظاهرياً ، والقطعي منها هو المقدم ، وما أحب أن أطيل الكلام في هذه المقدمة ، ولا في الخاتمة . وحسي أن أقل شذرات من كتاب العقل والنقل هذا ، ومن هذه النقول التي وضعنا لها عناوين مناسبة ، تعلم قيمة هذا المصنف الجليل ، هذا والمقال قد اشتمل على عشرات من أسماء

(١) المعتزلة - ويسمون أصحاب العدل والتوحيد - ويلقبون بالمقدرية ، وم نفاة القدر القائلون بأن الله تعالى لا يعلم الأمور إلا بعد وقوعها . والذي يمم طائفة المعتزلة من الاعتقاد القول بأن الله تعالى قديم ، والتقدم أخص وصف ذاته ، ونعموا الصفات القديمة أصلاً ، فقالوا هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حي بذاته ، لا يعلم وقدرة وحياة هي صفات قديمة وممان قائمة به . وانفقوا على أن كلامه محدث مخلوق في محل ، وانفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة بذاته ، وانفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار ، في دار القرار .

(٢) الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن المبد وإضافته إلى الرب تعالى ، والجبرية اصناف ، فالجبرية الخالصة هي لا تثبت للمبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً .

(٣) الجهمية : أصحاب جهم بن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة ، ظهرت بدعته بترمذ ، وقتله سالم بن أحوز المازني بمرور في آخر ملك بني أمية . ووافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء . . . والسلف كلهم من أشدء الرادين عليه ، ونسبته إلى التعطيل المحض ، وهو أيضاً موافق للمعتزلة في نفي الرؤية ، وإثبات خلق الكلام ، وإيجاب المعارف بالعقل ، قبل ورود الشرع . (يراجع في هذا كله كتاب الملل والنحل للشهرستاني) .

(٤) دعاة الحلول والاتحاد : هم الذين يحملونه سبحانه حقيقة الوجود في الموجودات ، ويحملون كل ممكن وحادث من المخلوقات هو الوجود الواجب بنفسه أي أن الخلق هو عين الحق « سبحانه وبك وب الزرة عما يصفون » .

الأعلام ، من الصحابة الكرام ، فن بدمهم بعدة قرون ، فذكرت تاريخ وفياتهم ليسهل الرجوع إلى تراجمهم في كتب التاريخ والتراجم المرتبة على الحروف أو على السنين ، اللهم إلا ما سهوت عنه وما لم أجد ترجمة له ، وبالله التوفيق .

[ باب أسماء الله تعالى وصفاته <sup>(١)</sup> ]

( ج ١ ص ١٥٤ ) من تدبر كلام أئمة السنة المشاهير في هذا الباب ، علم أنهم كانوا أدقّ الناس نظراً ، وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصریح المعقول ، وأن أفوالهم هي الموافقة للمنصوص وللمعقول ، ولهذا تأتلف ولا تختلف ، وتتوافق ولا تتناقض .

( ص ١٤٤ ) ذكر العلماء أن الطرق المتبعة إما أن تكون مخطرة لطولها ودقتها ، وإما أن تكون فاسدة ، ولكن من سلك الطريق المخوفة ، وكانت طريقة صحيحة ، فإنه يرجي له الوصول إلى المطلوب . ولكن لما فعل هؤلاء ما فعلوا ، وصاروا يعارضون بمضمون طرقهم صحيح المنقول وصریح المعقول ، وبدعون أن لا معرفة إلا من طريقهم ، وأن لا يكون عالماً كاملاً ، إلا من عرف طريقهم . احتيج إلى تبين ما فيها دفماً بان يحارب الله ورسوله ويسمى في الأرض فساداً ، وبياناً للطرق النافعة غير طريقهم ، وبياناً لأن أهل العلم والإيمان عالمون بحقائق ما عندهم ليسوا عاجزين عن ذلك ، فان الهدى الذي بعث الله به رسوله لما كان فيه معنى الماء الذي يحصل به الحياة ، ومعنى النور الذي يحصل به الإشراف ذكر هذين المثليين كما قال تعالى : «أو من كان ميتاً فأحييناه ، وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ، ليس بخارج منها» <sup>(٢)</sup> .

(١) ملخص من الكتاب المسمى : بيان موافقة صريح المعقول ، لصحيح المنقول ، المطبوع بالمطبعة الأميرية بمر سنة ١٣٢١ هـ على هامش كتاب « منهاج السنة النبوية » لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية .  
(٢) سورة الأنعام ، الآية ( ١٢٢ ) .

( ص ٩٠ ) وقد كنا صنفنا في فساد هذا الكلام مصنفًا قديمًا من نحو ثلاثين سنة ، وذكرنا طرفًا من بيان فساد في الكلام على المحصل<sup>(١)</sup> وفي غير ذلك ، فذاك كلام في تقرير الأدلة السهمية ، وبيان أنها قد تفيد اليقين والقطع . وفي هذا الكتاب كلام في بيان انتفاء المعارض العقلي ، وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقًا .

### الدليان القطعيان لا يتعارضان

( ص ٤٢ ) الدليان القطعيان لا يتعارضان أصلاً ، سواء أكانا مسميين أم عقليين ، أو كان أحدهما مسميًا والآخر عقليًا ، وبقدم القطعي على الظني منها . لو قد قدم المؤولون والمعتلون العقلي على السمي بدعوى أنه الأصل . وقد أبطل شيخ الإسلام ذلك كما سيأتي بيانه ، وإذا قدر أنه لم يتعارض قطعي وظني لم ينافع عاقل في تقديم القطعي ، لكن كون السمي لا يكون قطعيًا دونه خرب القتاد . وأيضًا فإن الناس متفقون على أن كثيرًا مما جاء به الرسول معلوم بالاضطرار من دينه كإيجاب العبادات وتحريم الفواحش والظلم وتوحيد الصانع وإثبات المعاد ، وغير ذلك . فتبين أن كل ما قام عليه دليل قطعي سمي يمتنع أن يعارضه قطعي عقلي .

### أصول الدين ومسائل الاعتقاد

( ص ١٣ ) إن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها ، ويجب أن تذكر قولاً أو تعمل عملاً ، كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل . أما القسم الأول فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانًا شافيًا قاطمًا للمعذر . وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه ، والحكمة التي هي سنة رسول الله ﷺ مشتملة من ذلك على غاية المراد ، وتمام الواجب والمستحب . والرسل عليهم الصلاة والسلام بعثوا بتكميل الفطرة

(١) للنضر الرازي ( المتوفى سنة ٥٦٠ هـ ) .



وتقريرها ، لا بانسائها وتغييرها ، قال تعالى : « فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها » (١) .

والفرض التنبية على أن في القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين . ومن المسائل والدلائل ما يستحق أن يكون أصول الدين . وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسحى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين مثل نفي الصفات والقدرة ونحو ذلك . وقد اعترف حذائق أهل الكلام كالأشعري (٢) وغيره أنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ، ولا سلف الأمة وأئمتها ، وذكروا أنها محرمة عندهم ، بل المحققون على أنها طريقة باطلة . وثبوت الرسالة في نفسها ، وثبوت صدق الرسول ، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ، ليس موقوفاً على وجودنا ، فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا ، أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا ، كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء ثابت في نفس الأمر ، سواء علمناه أو لم نعلمه . ومعالم أن السميات مملوءة من إثبات الصانع وقدرته وتصديق رسوله ، ليس فيها ما يناقض هذه الأصول العقلية التي بها يعلم السمع ، بل الذي في السمع يوافق هذه الأصول ، بل السمع فيه من ييات الأدلة العقلية على إثبات الصانع ودلائل ربوبيته وقدرته ، وبيان آيات الرسول ودلائل صدقه أضاف ما يوجد في كلام النظار ، فليس فيه والله الحمد ما يناقض الأدلة العقلية التي بها يعلم صدق الرسول .

فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع في نفسه ، ولا ممطياً له صفة لم تكن له ، ولا مفيداً له صفة كائ .

محمد بن هبة البيطار

www.alukah.net

(يتبع)

- (١) الروم (٣٠) .  
 (٢) كان أبو الحسن الأشعري - علي بن اسماعيل - أولاً معتزلاً ، ثم تاب من القول بخلق القرآن ، ووجوب الأصلح على الله ، وأنه تعالى لا يمرى بالأبصار في دار القرار ، وهو إمام الأضاعرة ، ومولاه بالبصرة ، وتوفي ببغداد ( سنة ٣٢٤ هـ = ٩٣٦ م ) .